

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية الشريعة والاقتصاد

قسم الاقتصاد والإدارة

السداسي الثاني لعام: 2020/2019

السنة الأولى ماستر: اقتصاد إسلامي

أستاذ المادة: عبد الوهاب شلي

المادة: الدور الاقتصادي للزكاة

ملخص لبقية محاضرات مادة الدور الاقتصادي للزكاة

المحور الثالث: دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

يتم الاصطلاح في التحليل الاقتصادي على حالة التكافؤ بين العرض الكلي والطلب الكلي بالتوازن الاقتصادي، كما أن جهود الاقتصاديين تنصب في العادة على محاولة الوصول بالاقتصاد الوطني إلى الاستقرار في حالة من الانتعاش، وتجنبه التأثيرات السلبية لمختلف الدورات الاقتصادية؛ كالركود، والتضخم، والانكماش، ونحاول في هذا المحور تحليل تأثيرات الزكاة في توازن الاقتصاد الكلي، وأيضاً دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ وذلك كالآتي:

أولاً/ علاقة الزكاة بالتوازن الاقتصادي:

يتشكّل التوازن الاقتصادي من تقابل عناصر العرض الكلي مع عناصر الطلب الكلي،

ويمكن تحليل الكيفية التي تسهم بها الزكاة في توازن الاقتصاد الكلي كما يلي:

1/ الزكاة وعناصر العرض الكلي:

أ/ الزكاة وعرض العمل: للزكاة تأثيرات في عرض العمل منها:

- أن أموال الزكاة تساعد في تحسين المستوى الغذائي والصحي لفئة الفقراء ما يزيد في طاقتهم الكامنة، وبالتالي تتكون لديهم الرغبة في العمل، ومنه زيادة عرض العمل في الاقتصاد الوطني.
 - إعطاء الزكاة لطلبة العلم من الفقراء ستساعدهم على تحسين مستواهم العلمي والفني، ما ينعكس إيجابيا على نوعية عرض العمل في الاقتصاد.
 - أن تشريع الزكاة من خلال عدم إعطاء الزكاة للفقير القادر على الكسب والمتعطل اختيارا سيؤدي به إلى البحث عن العمل، وبالتالي زيادة عرض العمل.
 - إنفاق الزكاة في مصرف الغارمين يسهم في عدم انخفاض عرض العمل في الاقتصاد.
 - تساعد الزكاة على إيجاد عرض العمل الذي يحتاج إلى تمويل ابتدائي؛ مثل: اقتناء الآلات والتجهيزات لمزاولة نشاط معين.
 - يشجع إعطاء أموال الزكاة في مصرف ابن السبيل على التنقل لعرض العمل في مختلف مناطق الوطن.
 - من التطبيقات المعاصرة لمصرف في الرقاب هو تحرير أسرى المسلمين؛ ما يسمح بتحرير يد عاملة إضافية لصالح الاقتصاد.
 - نستنتج من خلال هذه التأثيرات وغيرها بأن للزكاة إسهام مباشر في زيادة عرض العمل في الاقتصاد.
- ب/ الزكاة وعرض رأس المال: يمكن تلخيص بعض تأثيرات الزكاة في عرض رأس المال كما يلي:

- أن أموال الزكاة الموزعة على الفقراء الذين يجيدون حرفة معينة تسمح لهم باستثمار الفوائض عن استهلاكهم اليومي؛ وبالتالي إيجاد عرض لرأس المال أساسه أموال الزكاة الموزعة.
 - أن فرض الزكاة على فوائض الأغنياء يدفعهم إلى استثمار أموالهم، وبالتالي زيادة رأس المال المعروض في الاقتصاد.
 - أن توزيع الزكاة يسهم في زيادة الاستهلاك الكلي، وبالتالي رواج سوق السلع الأساسية ما يجلب معه استثمارات جديدة في هذا المجال، أي زيادة عرض رأس المال لإنتاج هذه السلع الأساسية.
 - كما يسمح مصرف في سبيل الله حتى لو اقتصر على مضمون الجهاد بزيادة رصيد المجتمع من رأس المال الثابت (التكوين الخام لرأس المال الثابت *FBCF*).
 - أن حسن تنظيم الزكاة في الاقتصاد الإسلامي يقلل من الحاجة إلى فرض الضرائب على الأغنياء؛ ما يعني تحفيز استثماراتهم الجديدة، وبالتالي ظهور عرض رأس مال جديد. وعموماً يمكن اعتبار الزكاة آلية محفزة لزيادة عرض رأس المال سواء من جهة فئة المكلفين بإخراج الزكاة، أو من جهة فئة المنتفعين بتوزيع أموال الزكاة.
- ج/ الزكاة وعرض بقية موارد المجتمع:** تسهم آلية الزكاة في التخصيص الأمثل لموارد الاقتصاد الوطني من خلال توجيه السلوك الاقتصادي لصالح التخصيص الأمثل للموارد:
- فالزكاة عامل محفز للاستثمار على حساب ظاهرة الاكتناز كما رأينا.
 - كما أن الزكاة تسهم في تفضيل الأغنياء للاستثمارات الإنتاجية على حساب الاستثمارات التجارية كما رأينا أيضاً.

- ثم إن فرض الزكاة على عوائد المشروعات الإنتاجية سيدفع لاختيار أكثر الاستثمارات عائدا؛ لكي يتم تعظيم المتبقي عن زكاة العائد المتحصل عليه، وهذا يتطلب اعتماد أمثل أساليب الاستثمار، وكذا حرص المستثمرين على إنجاز مشاريعهم، وكل ذلك يصب في مصلحة التخصيص الرشيد لموارد المجتمع.

ومنه فالزكاة تسهم في تفعيل موارد المجتمع أي عرضها، كما أنها تسهم في تخصيصها بشكل نافع للاقتصاد الوطني.

2/ الزكاة وعناصر الطلب الكلي:

يتشكل الطلب الكلي من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، ويمكن تحليل تأثيرات الزكاة في تغيرات هذين العنصرين كما يلي:

أ/ الزكاة والطلب الاستهلاكي:

- أن مستحقي الزكاة لا يدفعون الزكاة؛ وبالتالي لا تؤدي الزكاة إلى إنقاص طلبهم الاستهلاكي.

- كما تسهم الزكاة في زيادة الطلب الاستهلاكي لفئة الفقراء وأيضا تحويله إلى طلب فعّال؛ ما يعني الزيادة في الطلب الاستهلاكي الكلي.

- الزكاة لا تؤدي إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي للأغنياء كونها تقتطع من الفوائض.

- دعم الزكاة للغارمين هو في صالح الحفاظ على مستوى الاستهلاك الكلي.

- الزكاة من خلال مصرف العاملين عليها تؤدي إلى توزيع دخول مباشرة، وبالتالي إيجاد

طلب استهلاكي إضافي.

- كما تسهم الزكاة بصفة دورية وبطريقة مباشرة وغير مباشرة في تحفيز الدورات الاقتصادية؛ ما يعني توزيع دخول إضافية باستمرار، ما يؤدي إلى رصد مخصصات استهلاكية إضافية وباستمرار أيضا.

وعموما فإن الزكاة تسهم في زيادة الطلب الاستهلاكي الكلي وبعده أشكال.

ب/ الزكاة والطلب الاستثماري:

تسهم الزكاة في زيادة الطلب الاستثماري من عدة أوجه؛ منها مثلا:

- رأينا بأن للزكاة دور في محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار الإنتاجي من خلال فرضها على أرباح المستغلات؛ ما يعني التخفيض من الاحتفاظ بالسيولة النقدية لصالح زيادة الطلب الاستثماري في الاقتصاد.

- كما أن استفادة الغارمين من أموال الزكاة تساعد في الرفع من الميل الحدي للاستثمار.

- إذا كانت حصيلة الزكاة مرتفعة سيؤدي توزيعها على الفقراء إلى تمكينهم من شراء أصول ثابتة (آلات إنتاجية) من أجل استعمالها في حرفهم المتعددة، وهذا يمثل استثمار، كما يعد ذلك عامل محفز على إيجاد استثمارات جديدة لإنتاج هذه الأصول بدافع زيادة الطلب عليها.

- ثبات أحكام الزكاة والانخفاض في نسبتها يعد عامل لتقليل عنصر المخاطرة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية؛ أي أن الزكاة تشجع على إيجاد مشاريع استثمارية جديدة بخلاف تأثير المنظومة الضريبية.

وعموما في مجال الطلب الاستثماري فإن الزكاة عامل محفز على زيادة الاستثمارات

بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

والنتيجة أن الزكاة عامل توازني؛ إذ أنها تسهم في زيادة عرض العمالة ونوعيتها، وأيضا في زيادة عرض رأس المال، وتسهم في التخصيص الأمثل لموارد المجتمع، وبالمقابل تموّل الطلب الاستهلاكي وتحفّز الطلب الاستثماري بصفة مستمرة أيضا، فتكون بذلك الزكاة آلية للتوازن المستمر بين كفتي الاقتصاد الكلي (العرض والطلب).

ثانيا/ الزكاة واستقرار الاقتصاد الكلي:

يشير مصطلح الاستقرار الاقتصادي إلى وجود الاقتصاد الكلي في حالة مرغوبة اقتصاديا بعيدا عن التقلبات الحادة التي تثيرها الدورات الاقتصادية، وعادة تمر الاقتصاديات المختلفة بأربع حالات بارزة هي: حالة الرواج، وحالة الانكماش، وحالة الركود، وحالة الانتعاش، والملاحظ أن الحالة المفضلة في هذا المجال هو حالة الانتعاش، ويمكن ربط إسهام الزكاة في استقرار الاقتصاد الكلي كما يلي:

- تسهم الزكاة في عدم استقرار الاقتصاد في حالة من الانكماش أو من الركود كونها تؤثر إيجابيا على العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل: (الاكتناز، البطالة، حجم الاستثمار، حجم الاستهلاك ...) وبالتالي تسهم الزكاة في علاج أسباب الانكماش أو الركود الاقتصادي.
- إذا كان الاقتصاد في حالة الرواج فآلية الزكاة هي عامل لجلب البركة في الاقتصاد الإسلامي وتوسيع قدراته؛ ما يعني زيادة المتاح والرفع من مستوى التشغيل الكامل لمواكبة الطلب المتزايد أيضا، ومنه يكون للزكاة إسهام في إطالة مرحلة الرواج.
- أما استقرار الاقتصاد في مرحلة الانتعاش فللزكاة إسهام في إيجادها وأيضا إسهام في إطالة فترتها؛ من خلال التأثيرات الإيجابية للزكاة في الاستهلاك والاستثمار، ومن خلال بقية الإيجابيات التي رأيناها سابقا.

- يمكن أيضا تأصيل دور الزكاة في استقرار الاقتصاد من خلال تحليل دورها في حماية الاقتصاد أصلا من التقلبات الاقتصادية التي تحول دون استقراره، وأسباب هذه التقلبات عديدة منها مثلا: انخفاض الميل الحدي للاستهلاك، زيادة التفضيل النقدي (الاحتفاظ بالسيولة النقدية)، وجود معدل الفائدة الربوية، انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، تعطل بعض الموارد الاقتصادية للمجتمع، عدم التخصيص الأمثل للموارد المتاحة ... وغيرها؛ وكما نعلم مما سبق أن الزكاة تساعد على علاج جميع هذه الأسباب المؤدية إلى عدم استقرار الاقتصاد الوطني.

المحور الرابع: دور الزكاة في الحد من ظاهرة التضخم

إن المظهر العام والمتعارف عليه لظاهرة التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، أو الانخفاض المتواصل في قيمة وحدة النقد، ويُرجع الاقتصاديون هذا الاختلال إلى وجود قوى مُسببة يطلقون عليها مصطلح القوى التضخمية، وهذه القوى هي التي تدفع إلى حدوث هذا الارتفاع المتواصل للأسعار، ويمكن ربط علاقة الزكاة بأهم القوى التضخمية كما يلي:

1/ إذا كان سبب التضخم هو ارتفاع حجم الكتلة النقدية عن حجم المبادلات:

قد يرجع خلل ارتفاع حجم الكتلة النقدية عن حجم المبادلات إلى ارتفاع نسبة ما يحتفظ به الأفراد من دخولهم في شكل سيولة؛ لأن ارتفاع التفضيل النقدي لدى الأفراد يزيد من القدرة الشرائية الجاهزة لديهم، وسيؤدي ذلك إلى تفاضل قوى الطلب الكلي عن قوى العرض الكلي، ومعنى ذلك ولوج الاقتصاد مرحلة التضخم، وقد وصل بنا التحليل السابق إلى أن آلية الزكاة تعمل في اتجاه تخفيض التفضيل النقدي لأقل من النصاب، وبالتالي ستساعد الزكاة على تحويل القدرة الشرائية الزائدة والمستعملة في زيادة الطلب المؤدي للارتفاع الأسعار

تحويل تلك القدرة الشرائية إلى استثمار قد يكون استثماراً منتجاً يساعد على الرفع من العرض بدل المساعدة على الرفع من الطلب، وكل ذلك يخدم تخفيض احتمال أن تؤدي الكتلة النقدية الزائدة إلى حدوث ظاهرة التضخم.

2/ إذا كان سبب التضخم هو دفع التكلفة:

قد تنشأ القوى التضخمية من ارتفاع تكلفة إنتاج السلع؛ لأنها مُحدِّد أساسي للأسعار في السوق، وبالتالي ظهور التضخم وانتشاره هو بدفع ارتفاع تكاليف الإنتاج، ولمعرفة دور الزكاة في معالجة التضخم الناشئ عن دفع التكلفة نأخذ التحليل التالي:

- إن ثبات أحكام ونسب الزكاة يجعلها لا تؤثر بصفة فجائية في رفع تكاليف الإنتاج لدى المستثمر؛ لأنه في حساب تكاليفه الإنتاجية يعرف يقيناً نسب وكيفية إخراجها للزكاة، وهذا الحساب سيتكرر عليه بانتظام كل سنة، بعكس الضريبة فقد يعمل لها المستثمر حساب في هذه السنة وتتكرر عليه بنسب مختلفة في العام القابل؛ فتؤدي إلى إحداث تكلفة غير متوقعة، ووفق آلية نقل العبء الضريبي نجد تأثير هذه التكلفة الإضافية مباشرة في رفع مستوى الأسعار.

- بالإضافة إلى أن الزكاة تعمل على تشجيع الاستثمارات وإشراك فئة الأغنياء في العملية الإنتاجية كل ذلك سيزيد من المنافسة بين الوحدات المنتجة، هذه المنافسة مدارها تحسين الجودة وتخفيض الأسعار، وعلى ذلك سيكون للزكاة تأثير إيجابي في الرفع من عدد المنتجين وبالتالي المنافسة على تخفيض الأسعار، ومنه التقليل من عوامل حدوث التضخم.

أستاذ المادة: عبد الوهاب شلي

1441/08/14 هـ

2020/04/08 م